المحاضرة الأول: أوضاع الجزائر عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954

أ - الحالة الإدارية والسياسية:

حول الوضع القانوني والإداري للجزائريين عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 المسلحة يقول المستشرق الفرنسي "لويس ماسينيوس"[1] في (حولية العالم الإسلامي لعام 1954) الصادرة بعد عام من ذلك في باريس: إن الجزائريين المسلمين كانوا من الناحية القانونية رعايا فرنسيين منذ 1834 ، 1865 وليسوا مواطنين. ولم يمكنهم القانون من حق إرسال نواب عنهم إلى البرلمان الفرنسي إلا سنة 1944. أما دستور سبتمبر 1947 المعروف بقانون الجزائر فقد منحهم المواطنة الفرنسية في اعتقاده. "ماسينيوس". اعتماد على التصور الإسلامي لحكم أهل الذمة، ولكن مع إبقائهم على أحوالهم الشخصية الإسلامية. ونتيجة لهذا القانون ألغيت هذه القيود على الهجرة العمالية إلى فرنسا، وتم منح العلاوات والتقاعد لقدماء المحاربين الجزائريين بالمساواة مع الفرنسيين وفرضت الخدمة الإجبارية على جميع الاحتياطيين.[1]

أما من الناحية الإدارية فكانت الجزائر عشية اندلاع الثورة في شمالها مقسمة إلى ثلاثة أقاليم (*Territoire*)، وهي: قسنطينة وهران، الجزائر. وكل إقليم يتولى ادارته والي وله نوابه، وهو مقسم – أي الإقليم - إلى دوائر (*arrondissements*)، التي كان عددها في القطر الجزائري 20 دائرة، مقسمة هذه الدوائر إلى 329 بلدية كاملة الصلاحيات (*Communes de plein exercice*) و 78 بلدية مختلطة (*Communes Mixtes*) وهي بلديات متحولة إلى بلديات كاملة الصلاحيات.[2]

---

[1] من مواليد 25 جويلية 1883 في ضاحية نوجان على نهر المارن (Nogent-sur-Mame) إحدى ضواحي باريس، درس في ثانوية لوي لوقران (*Louis le Grand*)، في 1900 نال على الجزء الثاني من البكالويا في قسم الفلسفة، في 1902 على شهادة ليسانس في الآداب، وتطوع في الخدمة العسكرية، كما حصل في سنة 1904 على دبلوم حول دراسة تناولت ليون الإفريقي (حسن الوزان)، وهي السنة التي زار فيها المغرب والتي كان قد زار قبلها الجزائر سنة قبله، وفي شهر فيفري 1906 نال دبلوم في العربية الفصحى والعامية من معهد للغات الشرقية الحية، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة التحق بمعهد علم الآثار بالقاهرة، حيث قضى سنوات عدية في الشرق الأدنى، في 1909 قبل كطالب في جامعة الأزهر كطالب دكتوراه في الفلسفة حول شخصية المتصوف "الحلاج"، في 1924 (كرسي دراسات علم الاجتماع الإسلامي)، ثم مديرا لمجلة العالم الإسلامي، ارتبط بالأب "شارل دي فوكو"، و"ليوتي" المقيم العام الفرنسي بالمغرب. توفي سنة 1962. حول الشخصية ينظر: على تابليت، **بحوث في تاريخ الجزائر**، منشورات ثالة، الجزائر، 2013، ج، ص:475.

[1] *Massignon (Louis),* ***Annuaire du Monde Musulman****, presses Universitaires de France, Paris 1955, p:230.*

[2] *Massignon, op-cit, pp: 233 -234.*

فعندما نأخذ مثلا إقليم قسنطينة أو عمالة قسنطينة فإنها كانت تضم الدوائر التالية: (قسنطينة، باتنة، عنابة، بجابة، قالمة، سكيكدة، سطيف). وعندما نأخذ دائرة باتنة فهي تضم إلى جانب بلدية باتنة (بسكرة، بريكة، خنشلة، أريس، مروانة (كرناي *Corneille*)).[1]

أما في الجنوب فهناك أربع مقاطعات (*Département*) وهي: عين الصفراء، والواحات الصحراوية، غرداية وتقرت) بالإضافة إلى عشر بلديات مختلطة وتسع ملحقات (*Annexes*)، إضافة إلى تيديلكت وجانت والهقار، وهي مناطق تابعة للملحقات.

وفي الإطار دائما؛ يوجد هناك قانونان مهمان هما: قانون أول أغسطس (أوت) 1918 الذي يسترجع العمل بنظام (الجماعة الريفية المنتخبة أو المعينة محليا في البلديات كاملة الصلاحيات، وثانيهما قانون 6 فبراير 1919 الذي عممها ونظمها . أي الجماعة . في كل الدواوير (البلديات). والدوار يجمع قبيلة أو فرقة من قبيلة، ويشرف على تسيير شؤون القرية مثل ملكية الأرض والعروشية والتصرف في المال العام، ويشرف على أمورها موظف مسلم ويدعى (القايد).[2]

أما من الناحية السياسية فإن الحكم في الجزائر مدني، وكان اسم الوالي العام في الجزائر عند اندلاع الثورة "روجي ليونار"، والحاكم يبقى عادة في ولايته بين ثلاث وأربع سنوات، وهو يسير شؤون الجزائر إداريا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا وتحته مجموعة من المصالح والإدارات والقطاعات العسكرية والمؤسسات الاقتصادية.

وفي هذا الشأن؛ قد جرب الجزائريون عدد كبيرا من هؤلاء الولاة فوجدهم غالبا خاضعين لضغط أصحاب المصالح الاقتصادية والسياسية من الكولون. لاسيما بعدما تدعم موقف هؤلاء منذ أصبحت الميزانية تناقش في الجزائر. الاستقلال المالي للجزائر سنة 1900 . ثم ترفع إلى الحكومة والبرلمان الفرنسي للموافقة عليها.

وفي المقابل لم يكن للجزائريين أي أدنى سلطة ضغط لأنهم لم يكونوا يتمتعون بالحقوق السياسية والحريات المدنية من جهة، ولأنهم لم يكونوا ممثلين في البرلمان الفرنسي حيث تناقش الميزانية من قبل ممثلي الكولون ثم تتّم الموافقة عليها في غياب كامل للجزائريين.

ففي شأن مسألة التمثيل النيابي، فبموجب قانون 1947 أصبح للجزائر مجلس محلي (برلمان) يسمى المجلس الجزائري، الذي تنتهي صلاحياته عند مناقشة ما يعرضه عليه الوالي من مسائل، فهو مجلس استشاري فقط.[3]

---

[1] *Despois (J) et Raynal (R),* ***Géographie de L'Afrique du Nord- Ouest, Payot****, Paris,1967, p:73.*

[2] Massignon, op-cit, p: 234.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954 – 1962)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 15.

أما تركيبته فهي تتألف من (120 عضوا نصفهم جزائريون، ونصفهم فرنسيون . رغم فارق عدد السكان . ومدته ست سنوات، لكن نصفه ينتخب كل ثلاث سنوات، وله هيئتين وليس هيئة واحدة . مسلمون وأوروبيون . فالقسم الأوروبي (الفرنسي) يتمتع أعضاؤه بكامل حقوق المواطنة القانونية حسب القانون المدني الفرنسي. وأما القسم الثاني، فهو القسم الأهلي الذي يتكون أعضاؤه من مواطني الحالة الإسلامية.

وعندما اقتربت الثورة كان أغلب أعضاء القسم الأول في المجلس من الرّاديكاليين المستقلين، وكل هيئة في المجلس يمثلها ستون عضوا، وعبارة (مستقلين) الخاصة بالجزائريين تعني أن الإدارة هي التي أوعزت لهم بالترشح وضمنت لهم النجاح حتى تقطع الطريق أمام الأحزاب الوطنية واليسارية. أما جمعية العلماء التي تعتبر قائدة لتيار إصلاحي قوي فإن رجالها لا يترشحون في الانتخابات لأنّها جمعية دينية ثقافية وليست حزبا سياسيا.[1]

ب - الحالة الاجتماعية:

تشير الإحصاءات الفرنسية الرسمية التي جرت في شهر نوفمبر 1948 أن عدد سكان الجزائر بلغ (8.682.000 نسمة) منهم (7.708.000 نسمة) من الجزائريين و (974.000 نسمة) من الأوروبيين. وحسب الإحصاء الرسمي لسنة 1954 قد وصل إلى (9.528.000 نسمة)، منهم (8.486.000 نسمة) من الجزائريين و(1.42.000 نسمة) من الأوروبيين. وهو الإحصاء الذي يبدو خفض في الإحصاء الأخير لاعتبارات سياسية. ويقطن معظم السكان في المنطقة الساحلية الخصبة التي تمثل عُشر مساحة البلاد فقط، وكانت أعلى نسبة في كثافة السكان في مقاطعة الجزائر العاصمة، بينما أخفضها في مقاطعة وهران الغربية، ولا تتجاوز نسبة كثافة السكان في مناطق الصحراء الجنوبية الشاسعة شخصًا واحد في الكلومتر المربع الواحد [2]

وتشير دراسات أخرى أن عدد سكان المجتمع الأوروبي في الجزائر قد وصل سنة 1954 إلى 984000 نسمة، وأن نسبة زيادته ضعيفة وفي تناقص مستمر وبالأخص في السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورة. فمعدلها السنوي كان سنة 1950 (1.07 %)، وفي سنة 1953 (0.99 %)، وفي سنة 1954 قد بنحو(1 %). أي أن عد الفرنسيين كان لا يزيد سنويا عن (10.000 نسمة).[3]

بينما تشير هذه الدراسة أيضا أن عدد السكان الجزائريين (الأصليين) قد بلغ سنة 1954 نحو (12.700.000 نسمة) بفضل نسبة الزيادة التي ما فتئ معدلها السنوي يرتفع بسرعة، فبعد أن كان

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 16.

[2] جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، تعريب: حماد خيري، منشورات دار الطليعة بيروت، 1961، ص: 42.

[3] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر (دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية)، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص: 310 – 311.

قبل الحرب العالمية الأولى (1.4 %) ثم (1.6 %) في سنة 1931 وبلغ (1.7 %) في سنة 1948، بلغ (2 %) بعد ذلك. وهذه النسبة عالية تؤهل الجزائر أن تصبح من أكثر البلدان توفرا على فئة الشباب. وفعلا فإن أكثر من نصف سكانها قي سنة 1954 نسبة (53 %) كانت أعمارهم تقل عن عشرين سنة وأن الذين تتجاوز أعمارهم تقل عن عشرين سنة وأن الذين تتجاوز أعمارهم ستين سنة لا يمثلون سوى (5%). وعن سر هذه الزيادة فمردها إلى مجموعة من العوامل، منها ارتفاع نسبة الولادات عند المسلمين بحيث بلغت (42 %) ما بين سنتي 1948 و 1950 لتزيد أكثر ما بين سنتي 1951 و 1954 إلى نحو (47 %) ومرد هذا إلى ارتفاع نسبة الزيجات في أوساط الجزائريين وأيضا إلى الزواج المبكر بالأخص عند الإناث كما يمكن إضافة العلاوات الاجتماعية كعامل مشجع على الإنجاب وخاصة لدى العائلات الحضرية.

أما ارتفاع نسبة الزيادة السكانية ذاته فيرجع إلى جانب كثرة الولادات إلى انخفاض نسبة الوفيات من (27 %) في سنة 1947 إلى (17.5 %) في سنة 1954، وهذا بالتأكيد راجع إلى نتيجة اختفاء الأوبئة الفتاكة والتخفيف من خطورة النوع الباقي من الأمراض كحمى المستنقعات والتوفيس، ولكن تبقى سوء بالنسبة للسكان الجزائريين والمرتبط أساسا بأحوال الطقس وبأسعار الحبوب هي سبب الوفيات عندهم.[1]

وبخصوص التركيبة الديمغرافية تشير دراسة أخرى أن أوروبي الجزائر كان معظمهم من الشباب، ففي عام 1954، لم تكن نسبة من تفوق الستين منهم تزيد على (11 %)، أما من تقل سنهم عن العشرين فكانت نسبتهم (35%) أما النسبة الباقية (54 %) فهي تشير إلى من تتراوح أعمارهم بين العشرين والستين. في وقت كانت فيه الزيادة الطبيعية للسكان الأوروبيين (01 %)، وهي تعود إلى زيادة ثابتة نسبيا في معدل المواليد التي اتخذت هذا الشكل منذ سنة 1939، وهبوط ثابت في معدل الوفيات، وهبطت نسبة وفيات التي كانت نسبة (94) لكل ألف مولود في سنة 1939 إلى (45) لكل ألف مولود في عام 1955. ومع ذلك فإن نسبة المواليد بين الأوروبيين هي أقل منها في فرنسا، بينما ترتفع نسبة الوفيات ولاسيما بين الأطفال عنها في فرنسا.

وإذا كان التركيبة الديمغرافية للأوربيين في تميل إلى الفتوة إلى حد ما فإن الجزائريين يعتبرون من أكثر الشعوب فتوة وأسرعها تكاثرا في العالم. ففي عام 1954 كان نحو (50 %) من الجزائريين دون سن العشرين، وهي تشير إلى وجود مشكلة تعليمية حادة. وكان نحو (05 %) من الجزائريين فوق سن الستين، أما نسبة (45 %) الباقية فهم بين العشريين والستين. وكان المعدل السنوي لتزايد السكان في نفس العام (02.50 %).[2]

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 321.

[2] جوان غليسبي، المرجع السابق، ص: 45.

وفي الإطار دائما وفي نفس الفترة، تزايد السكان الجزائريين بالمدن الصغيرة منها، والكبيرة على السواء، بحيث أن نسبتهم فاقت نسبة تزايدهم في الأرياف، فالريفيون أي سكان البلديات الممتزجة (المختلطة) الشمالية كان عددهم سنة 1936 (3.760.670 نسمة) وتزايدهم هو (15.3%) بينما كان سكان البلديات التامة الصلاحيات (1.780.600 نسمة) زادوا بنسبة (33.9 %)، وبالتالي كان عدد الجزائريين الذين يعيشون في المدن مقارنة بمجموع السكان الجزائريين في سنة 1954 هو (1.600.000 نسمة).[1]

وبالرغم من الطابع الريفي لازال هو المتغلب، فقد أصبحت كل المدن الجزائرية التي تشمل على أغلبية أوروبية في البداية قد تحولت في فترة وجيزة إلى مدن ذات أكثرية سكانية جزائرية، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1936 إلى سنة 1948 انتقل إلى المدن نحو ما يزيد عن نصف مليون ريفي، ففي مدينة الجزائر حيث كانت الكثافة الأوروبية يمثل الجزائريون بها نسبة (45 %)، بينما كانت نسبتهم في مدينة وهران في نمو سريع لم يتعد (40.5 %) وذلك في حدود سنة 1954، وفي قسنطينة قد بلغت (53 %)، وفي عنابة (58.5%).وعلى العموم فقد أصبحت كل المدن الرئيسية التي بها الأوروبيون ذات أغلبية سكانية مسلمة من العرب والأمازيغ بما في ذلك القرى الاستيطانية الصغيرة.[2]

لقد بدى أن جميع هؤلاء الجزائريين أصبحوا يساهمون في حياة المدن تمامًا كالأوروبيين، فبعضهم أقام له بيوتا من (الصفيح)، هي أشبه إلى الأكواخ، وكان على بعض الأخر في إطار حركة الهجرة هذه أن يعبر البحر الأبيض المتوسط إلى فرنسا حتى يعثر على العمل والمأوى، حيث بلع عدد الجزائريين المهاجرين في فرنسا في سنة 1948 حوالي (مائة وستون ألف مهاجر)، بينما ارتفع هذا الرقم سنة 1955 إلى حوالي (أربعمائة ألف مهاجر).[3]

ومن جهة مقابلة؛ المجتمع الأوروبي في الجزائر قد تحول بالتدريج إلى مجتمع فرنسي بعد اعتناق غالبية العناصر الأوروبية للجنسية الفرنسية وشعور الجميع بأنهم (جزائريون) بحكم أن 79 % من في سنة 1954 كان مسقط رأسهم الجزائر وأنهم يختلفون عن فرنسي فرنسا ولو في التسمية فقبل أن يصبحوا (الأقدام السوداء).[4] كانوا يسمون بـ (الجزائريين) في الوقت الذي كان يطيب لهم أن يطلقوا على فرنسي فرنسا العاملين بالجزائر تسميات وأوصاف محقرة مثل (العصافير العابرة) أو (الباتوس) التي تفيد معنى السذاجة والغباوة.

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 321.

[2] نفسه، ص: 322.

[3] جوان غليسبي، المصدر السابق، ص: 43.

[4] أصل هذه التسمية حديث ولكن أختلف حوله، فهناك من يقول أن العرب هم من أطلقوها على العسكريين الفرنسيين عندما شوهد أول مرة في سنة 1930 بحزمهم السوداء بجلبهم السوداء، بينما تذكر رواية أخرى بأن التسمية مأخوذة من أرجل أصحاب الكروم أثناء عصر العنب لاسترجاع الخمر منه.

وأصل (الجزائريون) من فرنسيين وإسبان وطليان ويهود ومالطيين، الذين لم يعودوا بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية سنة 1954 يطرحون مشكل الأوروبيين الأجانب بعد خضوعهم لقانون 1889 الخاص بالتجنيس الآلي وكذلك بسبب وقف الهجرة الأوروبية والفرنسية إلى الجزائر في حدود 1934. فمن (175.718) أجنبيا أوروبيا في سنة 1926 لم يبق منهم في سنة 1954 سوى (59404 نسمة). وتعد الجالية الإسبانية المتمركزة بالخصوص في الناحية الوهرانية من أكبر الجاليات الأجنبية ولكنها ذابت في المجتمع الجديد بعد انخفاض عدد أفرادها من (144.000 نسمة) في سنة 1921 إلى (36.060 نسمة) في سنة 1954.

ثم تليها من حيث الأهمية الجالية الايطالية التي يكثر ضمنها البناؤون والصيادون. وبعد أن كان عدد أفرادها الأجانب قبيل سنة 1931 (نحو 53 ألفا) لم يبق منهم بفعل تجنسهم الجماعي . (تجنس منهم ما بين 1930 و1936 حوالي (35.000 شخص) سوى ما يقارب (10.000 نسمة). ويتمركز الإيطاليون بعنابة وبساحل منطقة الجزائر وكذلك بالناحية القسنطينية.

ثم تأتي الجالية اليهودية التي استفادة من قانون "كريميو *Cremieux*" سنة 1871 والتي تضاعف عددها تقريبا في فترة ربع قرن فقط، إذ أصبح عددها في سنة 1954 يتراوح ما بين (130 و140 ألفا) نسمة، بينما كانت تقدر بنحو (110 آلاف) في سنة 1931، بنحو (74 ألفا) في سنة 1921. وأخير؛ المالطيون المقدرون في الثلاثينات بنحو (15.574 شخصا) متجنسا ما عدا (3000 منهم) ذابوا بدوبهم، بحيث أنه في سنة 1948 لم يبق منهم سوى (214 شخصا).[1]

ج - الحالة الاقتصادية:

تبين إحصاءات سنة 1954 بناءً على أرقام الدراسات السابقة للتعداد العام السكان للجزائر التباين والفارق الفاضح الموجودة بين الجزائريين والمعمرين الأوروبيين (الكولون) مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية في الجزائر من خلال الجدول الآتي:

القطاعات الاقتصادية	نوع السكان			
	الأوروبيون		الجزائريون	
القطاع الزراعي	48.059	% 14.4	2.771.518	% 87.8
القطاع الصناعي	94.000	% 28.9	132.000	% 4.2
القطاع التجاري	189.000	% 57	252.000	% 8
المجموع	331.059	% 100	3.156.518	% 100

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص: 311 -312.

أين أنه في الوقت الذي وصلت فيه اليد العاملة من الجزائريين التي تنتسب في هذه القطاعات الثلاثة إلى (3.156.518 عامل) بقي من الجزائريين (6.000.000 نسمة) بطالون بدون عمل.[1]

وتقول إحصاءات ثانية حول اسهام الجزائريين والمستوطنين في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر لسمة 1954 أن (75%) من السكان العاملين يشتغلون في الزراعة، وكان الجزائريون يؤلقون بين هؤلاء الأغلبية الغالبة. أما الثانية الكبيرة من الجزائريين فتعمل في التعدين والصناعات المنسقة، والقوى المولدة، وهم يؤلفون (62%) من المجموع، أما الفئة الثالثة الكبيرة من الجزائريين، وهي تؤلف الغالبية بالنسبة لمجموع العاملين بالنسبة لمجموع العاملين في هذا القطاع، فتعمل في الأشغال اليومية غير الزراعية. ويمثل الجزائريون واحد (61%) ممن يعملون في القطاع التجاري. أما في قطاع الإدارة والخدمات المسلحة فيبلغ عدد الجزائريين (73 ألفا) من مجموع (157 ألفا). كما أشارت هذا الإحصاء إلى وجود (54 ألفا) عامل عاطل من مجموع (68 ألفا). غير أن هذه التقديرات لم تكشف حقيقة البطالة، أو نصف – البطالة بين الجزائريين. وبلغت أرقام نصف – البطالة في القطاع الزراعي 800 ألف شخص لا يجدون العمل الكافي، وكان عدد العاطلين وأنصاف العاطلين في جميع القطاعات 900 ألف من مجموع ثلاثة ملايين ونصف المليون من العاملين أو نحو ربع المجموع الإجمالي للقوة العاملة.

أما القوة العاملة عند المستوطنين فكانت موزعة توزيعا أكثر عادلة بين القطاعات الاقتصادية. وكان أكبر عدد من الأوروبيين هو (مائة وستة ألاف) يعملون في التعدين والقوى المولدة والصناعات المنسقة. وكان عدد العاملين في الإدارة والخدمات المسلحة (84 ألفا)، وفي التجارة (64 ألفا)، وفي الزراعة (32 ألفا). كما أشار هذا الإحصاء إلى وجود (14 ألف) عامل عاطل. لكن معظم هؤلاء العاطلين إما أنهم كانوا لا يرغبون في العمل أو أنهم كانوا يتلقون دخلا من موارد أخرى.[2]

وإذا عدنا إلى الفلاحة؛ التي تشير بعض الاحصائيات أن (72 %) من الجزائريين كانوا يعيشون على مهنتها مقابل (16 %) من الأوروبيين الذي استولوا على نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة، لكن نسبة ملكية الأرض الصالحة للزراعة هي 109 هكتارات للأوروبي، و14 هكتار فقط للجزائري، حيث كان الجزائريون في سنة 1954 يعانون الفقر والمجاعة، فقد كان المدخول المالي للفلاح الجزائري لم يتجاوز (20.000 فرنك فرنسي قديم) أي أن الفلاح الجزائري كان يحصل أقل مدخول مالي في العالم بعد الفلاح الهندي، الذي كان يقل عنه بعض الشيء.

ويوضح لنا الجدول التالي الخاص بتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة في سنة 1954 أن (73 %) من الفلاحين الجزائريين كانوا يملكون أقل من 10 هكتارات وإذا كان معدل ما يحصل عليه الجزائريون

---

[1] عمار هلال، ((كيف انطلقت الثورة في الأوراس))، **الثقافة**، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، ع: 83، ذو الحجة – محرم 1404 – 1405هـ الموافق سبتمبر – أكتوبر 1984م، ص: 311.

[2] جوان غليسبي، المصدر السابق، ص ص: 46 - 47.

في سنة 1911 حوالي 163 كيلوغرام فقط، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن انخفاض الكمية من الشعير، حيث كان معدل ما يحصل عليه الجزائري في سنة 1911 حوالي 174 كلغ، وانخفضت الكمية إلى 83 كلغ سنة 1953. وهذه الحقائق تعطينا فكرة عن معاناة الجزائري وصعوبة حصوله على الغذاء الضروري له.[1]

توزيع الأراضي الصالحة في الجزائر سنة 1954 (بالهكتارات)				
أراضي يملكها الأوروبيون			أراضي يملكها المسلمون	
المساحة	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
40.000هـ	8.000	1.850.000هـ	391.000	10هـ أو أقل
209.000هـ	7.000	3.013.000هـ	118.000	10 – 50هـ
306.000هـ	4.000	1.226.400هـ	17.400	50 -100هـ
1.202.000هـ	5.000	1.108.000هـ	5.000	100 – 500هـ
963.000هـ	900	414.700هـ	600	أكثر من 500هـ
2.720.000هـ	24.900	7.612.100هـ	532.000	المجموع

ويمكن أن نشير أيضا هنا؛ أن (46 %) من الفلاحين الجزائريين كانوا في بطالة تامة، أي عمل يقومون به يحصلون على راتب، ولو بسيطًا، لشراء الغذاء الضروري لهم ولعائلاتهم، فحسب الاحصائيات الفرنسية لسنة فإن معدل مدخول الفلاح الجزائري كما – كما أشرنا سابقا – في سنة 1954 كان لا يتجاوز (20.000 أو 22.000 فرنك قديم)، بينما كان معدل مدخول الأوروبي (87.000 فرنك قديم).[2]

ومن جهة أخرى؛ فإن الهجرة الجزائرية المؤقتة إلى فرنسا التي وصلت سنة 1954 حسب بعض الاحصائيات إلى (300 ألف مهاجر)، - وهو عدد يماثل تقريبا عدد العاملين الأجراء بمختلف المدن الجزائرية - قد ساعدت على حل بعض مشاكل الفاقة والعوز من ناحية إرسال حوالات إلى ذويهم، إذ قدرت هذه الإحصاءات أن هؤلاء المهاجرين خلال هذه السنة نحو (33 مليار فرنك فرنسي) إلى ذويهم في الجزائر، وهو المبلغ الذي يساوي تقريبا مجمل الأجور التي كانت تدفع للعمال الفلاحين في الجزائر.[3]

أما من ناحية ثانية فقد ساهمت في إيجاد الطبقة الوسطى، وهذا عن طريق عودة بعض العمال لممارسة التجارة في بلدهم ،بعد ممارستهم لها سواء كأصحاب فنادق ومطاعم أو كمجرد بائعين

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص: 358 – 359.

[2] نفسه، ص: 358.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 228.

للخضر والفواكه أو كتجار متجولين، وفي حالة استقرارهم هناك كانوا يمكنون أقرباءهم بالمال اللازم وأبنائهم من فتح محلات تجارية بمختلف المدن الجزائرية أو من شراء حافلات نقل سيارات الأجرة أو إنشاء مؤسسات حرفية، وعلى العموم فقد كانت الحوالات التي بعث بها المهاجرون إلى ذويهم قد سمحت للكثير من سكان المدن بفتح دكاكين ومقاهي والقيام بأعمال وأنشطة تجارية أخرى متنوعة.[1]

مهما يكن من أمر؛ فإن المهتمون باقتصاد الجزائر، يقولون أنها عاشت منذ الحرب العالمية أزمة اقتصادية حادة، لم تبدأ في الخروج منها إلا في أوائل الخمسينات من القرن الماضي، وكان الخروج من هذه الأزمة يعود إلى الأداء الذي عاشه الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب من جهة وبفضل الاستثمارات التي تولدت عن خطة أو برنامج السنوات الأربع ابتداء من سنة 1949، ولكن هذا النمو لم ينعكس على كل القطاعات الاقتصادية بدرجة متساوية بحيث نجد أنه مثلا ما بين سنتي 1930 و1955 تطورت القطاعات الاقتصادية كما هو مبين في الجدول الآتي (بمليارات):

القطاع	1930	1955	النسبة
الزراعة – تربية المواشي - الصيد	194	210	% 30
المناجم	14	19	%1.2
المصنوعات والطاقة	33	104	%4.6
البناء والأشغال العمومية	13	47	% 5.4
النقل والأعمال العمومية	169	269	% 109
الإدارة المدنية	36	80	% 3.3
إجمالي الإنتاج المحلي	460	730	% 8.1

لقد كانت الزراعة والمناجم في حالة راكدة، أما النمو الجزئي الذي عرفه القطاع الزراعي فقد كان في المجال الحديث حيث كان المستفيدون منه هم الكولون (المستوطنون). أما في المجال الزراعي التقليدي حيث الزراعة هي أساس الاقتصاد لأغلبية السكان فقد استمر التراجع فيه حتى إلى ما كان عليه منذ ستين سنة خلت، فإنتاج الحبوب لم يتقدم تقريبا منذ فاتح القرن العشرين. أما الإنتاج الحيواني فقد انكمش بشكل ملحوظ، ففي سنة 1953 ربح الكولون (34.000 فرنك) عن معدل الهكتار المزروع بينما الفلاح الجزائري لم يربح سوى (6400 فرنك). لقد كان الدخل السنوي للفلاحين (وعددهم 5.840.000 نسمة) هو 19.200 فرنك) أما الطبقة الوسطى (منها 92 % أوروبيون) فكان دخلهم السنوي هو (227.000 فرنك)، وأما دخل الطبقة البرجوازية، فكان (1.500.000 فرنك).[2]

4 - الحالة الثقافية:

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 327.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 13.

سيقتصر فيها حديثنا عن حالة التعليم عشية الثورة، الذي كان يشمل على التعليم الابتدائي الرسمي الذي كان منتشر إلى حد ما في أغلب المدن الكبيرة والصغيرة، حيث يتلقى التلاميذ في المدارس أوليات العلوم ويتأهلون منها إلى الشهادة الابتدائية، وهي أساس مدارس أقيمت للتلاميذ الأوروبيين وبرنامجها فرنسي، ولكن يمكن لأبناء المسلمين أن يدخلوها إذا وجدوا فيها مكانًا. وتقول الأرقام أن سنة 1952 ثلاثين ألف تلاميذ أوروبي وتسعين ألف تلميذ مسلم، كما توجد مدارس فرنسية عربية على مستوى الابتدائي موجهة لأبناء الجزائريين وحوالي ألفي مدرسة (2000) ولها برنامج يشبه برنامج المدارس التي يدرس فيها أبناء الفرنسيين بحيث لا وجود فيها للغة العربية ولا العلوم الإسلامية، بالإضافة إلى مدارس لتخرج المدرسين والمدرسات في التعليم الابتدائي.

وكان أيضا هناك التعليم الثانوي مجانيًا، وله مؤسساته الخاصة، وهي الثانويات (الليسيات) الموزعة على الولايات الثلاث: الجزائر ووهران وقسنطينة، وله برنامج فرنسي أيضا. وهناك معاهد (كوليجات) منتشرة في عدد من المدن ولها برنامجها الخاص القائم على اللغة الفرنسية. إضافة إلى ثلاث ليسيات خاصة بالبنات. وكل المدارس الثانوية تؤهل التلاميذ للحصول على شهادة البكالوريا التي هي المفتاح للدخول للتعليم العالي. ولكن يمكن لطلبة المدارس الثانوية أن يختاروا اللغة العربية الفصحى أو الدارجة كلغة أولى أو كلغة ثانية. وكان يوجد في الثانويات سنة 1952 عشرة آلاف طالب وخمسة آلاف طالبة. أما المعاهد فتشمل على ستة آلاف طالب وأربعة آلاف طالبة. وأكثر هؤلاء الطلبة أوروبيون.

أما التعليم العالي، الذي تمثله جامعة الجزائر الوحيدة، فإن يقد الدليل على وجود سياسية مدروسة لتجهيل شباب الجزائر، فالجامعة التي كانت تضم أربع كليات (الحقوق، الآداب، الطب والصيدلة، والعلوم)، وفيها معهد للدراسات العربية – حديث العهد – كانت لا تضم سوى (4130 طالب) معظمهم من الأوروبيين.[1] أما الطلبة الجزائريين فتذكر عددهم الإحصائيات الرسمية الفرنسية بأن عددهم خلال السنة الجامعية (1953 – 1954) كان 513 طالب، في حين خلال السنة الجامعية (1954 – 1955) وصل إلي 589 طالب، وفي السنة الجامعية (1955 – 1956) كان عددهم 684 طالب. بينما تشير أيضا إلى عدد الذين كانوا مسجلين في الجامعات الفرنسية، فتقدرهم بحوالي 1400 طالب، وتقدرهم أخرة بحوالي 1700 طالب، موزعين على ثلاثة مراكز هامة هي: باريس، تولوز، مون بيلي. وإذا علمنا أن الجامعة الفرنسية منذ تأسيسها لم تكون حتى سنة 1911، سوى طبيب واحدًا، وصيدليا واحدًا، وحوالي ثلاثة محامين فإن عدد الطلبة المسجلين في الجزائر وفرنسا، في التعليم العالي الفرنسي ما بين 1953 – 1956 يعتبر مرتفع جدًا.[1]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص: 51 -52.

[2] عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954**، ط 5، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 15.

ورغم التضيق الذي مارسه الفرنسيون منذ احتلالهم الجزائر سنة 1930 على التعليم العربي فإن المقاومة ظهرت عشية الثورة في المدارس التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أعلنت عن عددها سنة 1954 بأنها تصل إلى 124 مدرسة وكان يدرس فيها 274 معلما، وقالت أن عدد التلاميذ الذين يدرسون بها أربعين (40) ألف تلميذ. بينما الإدارة الفرنسية تضع الرقم في حدود (22000 تلميذ). أما في سنة 1955 كان العلماء يملكون 181 مدرسة منها 58 مدرسة ذات تعليم راق ولكن عدد التلاميذ انخفض إلى (11000 تلميذ). وكان برنامج التعليم عند العلماء يكاد ينحصر في مواد اللغة العربية والدينية، بينما أهملت تقريبا المواد العلمية، ومن فضل هذا التعليم أنه يكوّن شبابا طليق اللسان والقلم في اللغة العربية.[2]

ولم يقتصر جهد علماء الجمعية في تأسيس هذه المدارس، بل أنشأوا أيضا معهد ابن باديس في قسنطينة عام 1947، الذي أصبح يضم 700 تلميذ واثني عشر (12) معلما، والدراسة فيه تعتبر جسرًا للتعليم الثانوي، فهو يوصل لشهادة الأهلية ثم ينتقل تلاميذه إلى الزيتونة للحصول على شهادة التحصيل أو الثانوية العامة.[3]

فتذكر بعض الإحصائيات عدد الطلبة الجزائريين الذي كان واصلون تعليمهم في الدول العربية عشية سنة 1954 ما يلي: في جامع الزيتونة بتونس (1000 طالب)، وفي جامع القرويين بالمغرب الأقصى (120 طالب) وفي جامع الأزهر بمصر (150 طالب)، ومجموعهم هو (1270 طالب) ضعف عدد الجزائريين (589 طالب) الذين التحقوا بالجامعات الفرنسية.[4]

---

[2] أبو القاسم سعد اله، المرجع السابق، ص: 25.

[3] نفسه، ص: 21.

[4] أحمد محساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة ، الجزائر، 2007، ص: 69.